إبتسام الصباغ
EBTISAM ALSABBAGH
العدد السادس، 1 يناير 2024

رؤى

@lawyerEbtisam
+973 1751 4156

نشرة دورية تعنى بالشؤون القانونية والأسرية تصدر عن مكتب المحامية إبتسام الصباغ.

تجربة الزواج الجماعي كما أراها

كلمة العدد - المحامية إبتسام الصباغ

حظيت تجربة «الزواج الجماعي» بتقدير اجتماعي كبير لما لها من تأثير إيجابي في التخفيف على الشباب المقبلين على الزواج، فبدأ الأمر قبل بضعة عقود بشراكة بين عدد من العرسان في إقامة حفل زفاف مشترك، ثم تطورت الفكرة عبر احتضان الجمعيات الخيرية لها وتطويرها والاستمرار في تنظيمها لفترة تمتد الى 30 عاما وربما أكثر، حيث كان لهذا النشاط أبلغ الأثر في مواجهة شبح ارتفاع الأسعار والتضخم في تكاليف الزواج وادخال الفرح والسرور على العرسان من ذوي الدخل المحدود بهدايا أحياناً ومساعدات مالية أحياناً أخرى.

وبالتزامن مع تطور الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأدوارها في المجتمع تطور دور تجربة «الزواج الجماعي» التي لم تعد مجرد حفل زفاف جماعي لعدد واسع من العرسان مع دعم ومساندة مالية تقدمها لهم تلك الجمعيات، بل ضمنت هذه الجمعيات والمؤسسات برامجها للزواج الجماعي تقديم ورش ومحاضرات وفعاليات تأهيلية للعرسان ذكورا وإناثا بشأن الحياة الزوجية بمختلف أبعادها الشرعية والقانونية والعاطفية والمعيشية وحتى الصحية.

وقد نلت شرف المشاركة في عدد من برامج هذه الجمعيات في السنوات الماضية كبرنامج تأهيل العرسان الذي ينظمه مشروع الزواج الجماعي (تكامل) والذي يضم تحالفا من 15 جمعية خيرية، وكذلك برنامج الزواج الجماعي لجمعية الهملة الثقافية الخيرية الاجتماعية الذي يضم عددا واسعا من العرسان من الطائفتين الكريمتين، وغيرها من مشاريع الزواج الجماعي التي حققت نقلة نوعية في دورها وخدمتها للتوعية الأسرية التي تشتد الحاجة اليها مع ما نشهده من تزايد مطرد في حالات الطلاق، بعضها لأسباب غير جديرة أو أنه لم يمنح الزوجان أنفسهما الفرصة الكافية فيها لمعالجة مكامن الخلاف وأسباب الفشل.

«الزواج الجماعي» بالاضافة الى جميع ما سبق ذكره مسار ايجابي في مجابهة اتجاهات التفرد والتميز التي عززت من البذخ في حفلات الزواج وأسهمت في مضاعفة التكاليف على العرسان، فضلا عن دور هذه التجربة في الترويج لسنة الزواج في المجتمع وتشجيع الشباب على الاقبال على الزواج، ولا يخفى أننا نعاني الى جانب تزايد حالات الطلاق من حالات عزوف عن الزواج لدى شريحة من شبابنا وشاباتنا وهي حالة غير صحية إطلاقا ولا تتفق مع تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف حتى لو لم ترتق لتمثل ظاهرة في الوقت الراهن.

لذا فالمطلوب مساندة استمرار تجربة الزواج الجماعي وتطويرها ومساندتها من مختلف الجهات الرسمية والأهلية والتعاون الايجابي من أجل تذليل المعوقات أو الصعوبات التي تواجهها.

تحرش بابنته، فطلقتها العليا الجعفرية

حكم العدد

أصدرت المحكمة العليا الجعفرية الشرعية حكمها بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددًا بتطليق امرأة من زوجها للضرر واستحالة العشرة وتعذر الإمساك بالمعروف، وذلك بعد أن تقدمنا بدفوعنا القانونية والأسانيد الشرعية والفقهية اللازمة وثبت للمحكمة قيام الزوج بالتحرش بابنته لأكثر من مرة مما تسبب بالضرر النفسي البليغ على المستأنفة باعتبار ان بقاءها في عصمة هذا الزوج يشكل ضررًا وحرجًا عليها مما يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية، فكان حكم المحكمة كطوق نجاة لها مما كانت فيه.

القانون الدولي الانساني والنزاعات المسلحة ـ المبادئ والتحديات

المحـامي عـبـاس الـعـالي

"حتى الحرب لها قواعد، وإنني لأشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الواضحة للقانون الإنساني الدولي التي نشهدها في غزة " عبارة قالها الأمين العام للأمم المتحدة خلال واحد من اجتماعات مجلس الأمن الدولي بشأن الحرب في غزة في ظل الجرائم المستمرة المرتكبة من قبل الكيان الغاصب، فما هو القانون الدولي الانساني وما هي مبادئه وقواعده وما هي آلية تطبيقه والتحديات التي يواجهها؟

القانون الدولي الإنساني وقد يسمى بقواعد الحرب هو مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم سلوك الدول والأفراد أثناء النزاعات المسلحة، والهدف الأسمى من هذا القانون هو تقديم الحماية للأشخاص الذين ليسوا مشاركين في القتال وتقليل معاناة الضحايا الأبرياء. ويعتبر القانون الدولي الإنساني جزءًا من القانون الدولي العام وتطور على مر العصور من خلال العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والعرف الدولي.

تتضمن مبادئ القانون الدولي الإنساني حماية الأشخاص المدنيين والمصابين والمرضى والسجناء والاسرى واللاجئين من العنف الذي يمكن أن ينشأ خلال النزاعات المسلحة، أضافة على انه يشدد على عدم مهاجمة الطواقم الطبية والعاملين في مجال الإغاثة والمركبات الطبية والمستشفيات. وينص القانون على ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية للأفراد، مثل حظر التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية وتشمل قواعد القانون الدولي الإنساني أيضًا تنظيم وسائل وأساليب القتال، مثل حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وحظر الهجمات التي تستهدف المدنيين بصورة مباشرة.

ويدخل في إطار القانون الدولي الإنساني عدة قوانين دولية تهدف إلى حماية المدنيين والمتضررين من النزاعات المسلحة، من بين هذه القوانين:

أ- الاتفاقيات الاربعة الصادرة في جنيف عام 1949، واوجزها في التالي:

- الاتفاقية الأولى: وهي تعنى بحماية الجرحى والمرضى العسكريين على الأرض خلال النزاعات المسلحة، كما تحدد الاتفاقية حقوق ومعاملة الجرحى والمرضى ومنحهم العناية الصحية اللازمة وحمايتهم من المعاملة السيئة والتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.
- الاتفاقية الثانية: والمعنية بحماية الجرحى والمرضى البحريين خلال النزاعات البحرية ، وتطبق نفس المبادئ والحماية المقدمة في الاتفاقية الأولى على الجرحى والمرضى الذين يتعرضون للإصابة أثناء النزاعات البحرية.
- الإتفاقية الثالثة: واللتي تحمي الأشخاص المدنيين أثناء الصراعات المسلحة، وتحدد الاتفاقية حماية الأشخاص المدنيين وتنص على أنهم يجب ألا يكونوا هدفًا للهجمات المباشرة أو التعذيب أو المعاملة السيئة.
- الاتفاقية الرابعة: والتي تتعلق بحماية الأشخاص الأسرى في حالات النزاعات المسلحة ، وتنص الاتفاقية على أن الأشخاص الأسرى يجب أن يعاملوا بإنسانية ويكون لهم حقوق وحماية محددة، بما في ذلك الحفاظ على كرامتهم.

ب- اتفاقية روما لمحكمة الجنائية الدولية عام 1998: تنص على مسؤولية المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وتقدم إطاراً قانونياً لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

ت- البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل عام 2000: يهدف البروتوكول الأول إلى منع استعباد الأطفال وإجبارهم على القتال، والبروتوكول الثاني يتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم الجنسي واستغلال الأطفال في الدعارة.

وتتولى اللجان الدولية ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مهمة تعزيز وتطبيق القانون الدولي الإنساني ورصده في النزاعات المسلحة اذ تقوم هذه اللجان بزيارة السجون والمستشفيات وتقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين من النزاعات وقد رصدت هذه المنظمات الحقوقية كمنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والأمم المتحدة ومنظمة اطباء بلا حدود استخدام الكيان الغاصب لاستراتيجية العقاب الجماعي وارتكابها اوضح صور جرائم الحرب في فلسطين العزيزة. ومن أمثلة هذه الاتهامات:

تهجير السكان والتي تطاول مليون ونصف المليون فلسطيني من شمال قطاع غزة إلى جنوبه في ظروف غير انسانية، والتحريض المتزايد على الإبادة الجماعية بقتل المدنيين واستهدافهم واستهداف البنية التحتية والمستشفيات والمرافق الطبية ومراكز الأمم المتحدة ومراكز إيواء النازحين والمدارس. حرمان السكان المدنيين في غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة ، كما توجد اتهامات باستخدام الفوسفور الأبيض باعتبارة سلاحا محظورا ضد مناطق مكتظة بالسكان. بالإضافة إلى اساءة معاملة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وإرهاب المستوطنين وجرائمهم في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، عدا عن الاعتداءات المستمرة على المسجد الأقصى والمقدسات الدينية في مدينة القدس.

إلا انه يجدر الاشارة أن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ليس دائمًا مطلقًا، وقد تحدث انتهاكات لهذا القانون في بعض الحالات، ويتوقف تطبيقه على الإرادة السياسية والالتزام الدولي اذ قد يواجه التطبيق تحديًا في حالة عدم تلتزم الدول بالقوانين الدولية والالتزامات التي تفرضها ، وهو ما يقوم به الكيان الغاصب اذ يتجاهل هذه القوانين ويتجاوزها في سياسته العسكرية ، مما يؤثر على فعالية تنفيذ القوانين وحماية المدنيين. ومن التحديات الكبرى التحقيق في الجرائم ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات اذ يكون من الصعب تجميع الأدلة وتحديد المسؤوليات في سياق النزاعات المسلحة، وقد يواجه المحققون والقضاة صعوبات في تقديم الجناة إلى العدالة ، ونتيجة تعقيدات النزاعات المسلحة تكون في العديد من الحالات الأوضاع على الأرض غير مستقرة، وتوجد صعوبات في الوصول إلى المناطق المتضررة وتوثيق الانتهاكات وتقديم المساعدات الإنسانية. كما تواجه القوانين الدولية تحديات ناجمة عن الاحتكار الدولي والتأثيرات السياسية والاقتصادية للدول الكبيرة مما يؤثر بالسلب على تنفيذ القوانين وتطبيق العدالة بشكل عام .واخيرا هناك قصور في النظام القضائي الدولي في التعامل مع الانتهاكات الجسيمة للقوانين الدولية المتعلقة بحماية المدنيين وتبرم هذه التحديات في توفير البنية التحتية اللازمة لإجراء التحقيقات والمحاكمات العادلة وتنفيذ العقوبات.

وللتغلب على هذه التحديات، يجب تعزيز التزام الدول بالقوانين الدولية وتعزيز العدالة الدولية وتقوية الآليات والمؤسسات القانونية المعنية بتنفيذ ومراقبة الالتزام بهذه القوانين. كما يجب أيضًا تشجيع التعاون الدولي وتعزيز الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتعزيز حماية المدنيين وتعزيز إنصافهم وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة. اضافة إلى وجوب تعزيز الوعي بالقوانين الدولية وتوعية الجمهور والقوات المسلحة بأهمية احترام حقوق المدنيين خلال النزاعات المسلحة.

اضعف الايمان المقاطعة

المحامي حسن المقهوي

تعتبر المقاطعة أداة قوية يستخدمها الأفراد والمجتمعات للتعبير عن احتجاجهم والسعي لتحقيق التغيير في السلوك والممارسات غير العادلة، إنها استراتيجية تستند إلى قوة الاقتصاد والتأثير الاجتماعي للأفراد المشاركين، وتكمن قوة المقاطعة في تأثيرها الاقتصادي، فعندما ينخفض الطلب على منتج معين أو خدمة محددة، تتأثر الجهة المستهدفة بشكل مباشر، فتنخفض إيراداتها وتواجه ضغطًا اقتصاديًا يجعلها تعيد التفكير في سلوكها وممارساتها. يعمل التأثير الاقتصادي للمقاطعة على إحداث تغيير فعال وقد يجبر الشركات والمؤسسات على إعادة النظر في سياساتها وممارساتها وقد يدفعها للضغط على الدول من اجل اتخاذ موقف ما او العدول عن قرار معين بسبب دورها الفعال في الاقتصاد، كما ان المقاطعة تعزز الوعي العام وتجذب انتباه الرأي العام إلى القضية المستهدفة، مما يؤدي إلى توسع حلقة التأثير. فعلى سبيل المثال عندما يكون اعتاد شخص ما على رؤية اماكن تكاد لا تخلوا من المرتادين وطوابير الانتظار قد اصبحت خالية، او تراكم بضائع معينة في رفوف الاسواق بعد ان كان من الصعب الحصول عليها، فإن ذلك يدفعه للتساؤل والبحث عن الحقيقة والاسباب التي أدت لذلك، فيتوصل من خلال ذلك البحث إلى القضية الأساسية التي قامت من اجلها المقاطعة ويتأثر من خلالها، فيدفعه ذلك لممارسة دوره بنصرتها بمختلف الاشكال، وتعد حملة مقاطعة البيض في الأرجنتين مثالًا على قوة الشعب في التأثير على القرارات الحكومية وتحقيق تغيير إيجابي في الأوضاع الاقتصادية، إذ ان الشعب الأرجنتيني استيقظ في يوم ما على وقع خبر ارتفاع اسعار البيض، فتجاوب العديد من المواطنين مع هذا الخبر بمقاطعة البيض، وقد تسببت هذه المقاطعة في انخفاض الطلب على البيض وضغط على سلسلة التوريد والمنتجين، مما ادى إلى تراجع الشركات عن قرارها ولكن هذا التراجع لم يؤدي إلى انهاء حملة المقاطعة، مما دفع إلى الشركات إلى الاعتذار والرضوخ بتخفيض الأسعار الى أدني من السعر القديم، وحيث إن اهلنا في غزة يتعرضون للقصف والحصار من الكيان الصهيوني، إذ انه في كل دقيقة يسقط منهم شهيدٌ او جريح، فنيران العدو قد انتهكت كل حرمة، فقد تم قصف المستشفيات وتدمير المدارس وتهديم البيوت على رؤوس أصحابها، كل هذا يحصل في مرأى ومسمع الجميع، وسط صمت دولي لا يقل عن شناعة الجرائم المرتكبة، لذا فإن واجبنا اتجاههم يتمثل في الدعاء لهم اولاً والعمل على دعمهم ونشر مظلوميتهم ثانياً، والاستمرار في المقاطعة ثالثاً، إذ انه اضعف الايمان الدعاء والدعم والمقاطعة.

وقفة إنسانية

المحامية أمل عبدالرسول

أرض الأحلام والمعاناة، أرض تروي قصة شعب تمسك بهويته بكل عنفوان، قصة شعب ولد على وطنٍ تراكمت على أرصفته جثث الموتى، يابسة هي تلك السنوات العجاف، التي جعلتهم يستقيموا على الجمر وهم مبتورين القدمين، فهذه تصرخ: (حُرق ابني بذنب فلسطينيته واستشهد وهو لم يعِ معنى الجهاد) والأخرى تندب قائلة: (مات أبي وأنا لم أبلغ السابعة من عمري اثر مرض عضال سببته له الغازات السامة، فرحت أتسول رغيف خبزٍ أسد به خواء أخوتي الصغار)، منذ زمن طويل ولا سيما منذ المجازر والمحارق المتتالية عاش هذا الشعب العظيم صامدًا في وجه الإجرام .رسالة إلى العالم بأجمعه، أن الإرادة الشعبية والعزيمة والتكاتف يحقق المستحيل، أنها دعوة للعدالة والسلام، أنها قضية العدالة الإنسانية التي يجب أن يساندها العالم بأسره، بيدنا ويدهم الأمل والإصرار وسنثبت للكافة بأن الحياة قادرة على الانتصار، والسنوات العجاف تقترب من نهايتها.

سخاء بلا مقابل

المحامية زاهرة عبدالشهيد

إن العطاء من القيّم العُليا إن وُجدت في المُجتمع جعلته مُتكاتِفًا مُتحابًا، ويمكن العطاء في التفكير في الاخرين ولمس احتياجهم والرغبة في مُساعدتهم وإسعادهم، إن العطاء من القيّم السامية التي تنمو في نفس الانسان فتُنمي ما حولها وتزرع بساتين محبة في قلوب الاخرين، وتُعزز ثقافة العطاء الروابط الاجتماعية وتعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية المجتمعية.

للعطاء العديد مِن الصور المُختلفة، بدءً من التبرع بالمال أو الوقت، وصولاً إلى تقديم المشورة أو الدعم العاطفي، إن العطاء يمنح الأفراد فرصة للتعبير عن إنسانيتهم والمساهمة في تحسين الحياة للآخرين، كما ينعكس عطاء المرء على ذاته في المقام الأول ، حيث أنك حين تُعطي أيًا كان نوع عطائِك فإنك تشعر بالسعادة والفرح لكونك يسرت أمرًا مُعسرًا وقضيت حاجة أخيك ، كما أن العطاء يُنمي الجانب الإنساني في نفس المرء ويجعله أكثر إحساسًا بالآخرين، وقد حثنا الدين القويم على العطاء وتلبية حاجات الناس لاسيما في قوله (ص): من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.وللعطاء فوائد عديدة إذ أنهُ يعمل على بناء جسور التواصل والتعاون بين الناس ويُعزز العلاقات الاجتماعية، كما يُعزز العطاء الرحمة والتسامح ويعمل على تحقيق التوازن النفسي والروحي للفرد، بالإضافة إلى ذلك، فإن العطاء يعمل على تحسين البيئة المحيطة وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع.

لذا.. دعونا نتبنى ثقافة العطاء في حياتنا اليومية، لسنا بِحاجة لِموارد كبيرة لِنُعطي، جوهر العطاء في الأمور البسيطة التي تُخبر الآخر بأننا نتذكره واحتياجه يهمنا كما لو كان احتياجنا، فالوقت عطاء، والجهد عطاء، والمُشاركة عطاء، لِذلك فلنعزز ثقافة العطاء ولنعكس الخير والرحمة في كل تفاصيل حياتنا.

الأرشيف

صور أرشيفية تجمع المحامية إبتسام الصباغ مع المستشارة المتميزة المحامية هدى مرهون، الأولى بمناسبة حصولها على جائزة موظف العام 2020 والأخرى بمناسبة تقاعدها في نوفمبر 2023.

أثناء إلقاء محاضرة لمشروع الزواج الجماعي برعاية تكافل.

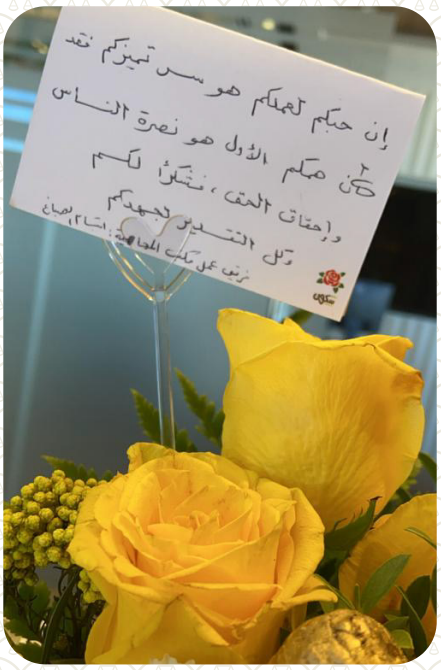

هدايا الموكلين لأعضاء مكتب المحامية إبتسام الصباغ.

صور من فعالية أكتوبر الوردي اللذي أقامها اعضاء المكتب.

صور متفرقة لبعض الورشات اللتي تمت إقامتها مؤخراً

طفرة التقاضي التجاري

المحامي أحمد الشيخ

أنبثق من عبق التسويف والتأخير الحاصل في المحاكم العادية فكرة التحكيم وذلك بسبب كثرة الإجراءات والقواعد الشكلية التي تسري بها المحاكم وتتبعها، علاوة على كثرة الجلسات في كل دعوى على حدى، ناهيك عن كثرة الدعاوى المتداولة أمام كل محكمة، ونظرًا لهذه المشكلة عمدت الدول للتحكيم كحل لإصلاح الخلل بالجدية والسرعة القصوى وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة لاسيما حين الأخذ بعين الأعتبار انعكاس ذلك إيجابًا على المستوى الفردي والصالح العام، والتحكيم بمفهومه المبسط يقوم عمومًا على إتفاق طرفي في علاقة قانونية معينة في إطار القانون الخاص بهدف تسوية نزاعاتهم المالية عن طريق شخص معين أو أكثر شريطة أن يكون مختصًا وحاصلًا على رخصة ممارسة التحكيم، ويمكن كذلك الإشارة لجهة لنظر التحيكم صراحةً في متن العقد وذلك بغية اللجوء للتحكيم بدلًا من القضاء العادي، حيث أن هنالك العديد من مراكز التحكيم التجاري تضمن عددًا من المتخصصين في هذا المجال.

تداول المشرع البحريني التحيكم وتدرج فيه عبر تشريعاته المتعاقبة وذلك حينما نص في المادة 233 من قانون المرافعات على أنه" يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين. ويجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة" عطفًا على ما أسلفنا بيانه نضيف بأن التحكيم هو إتفاق لفض المنازعات التي نشأت أو ستنشأ بعد حين، ويكون لحكم التحكيم حجية أمام المتنازعين كحجية القضاء، حيث أنه ملزم لهما بيد أنه يجوز لكلا الطرفين الطعن بالاستئناف على التحكيم خلال 30 يومًا وفقًا للشروط المضمنة في المادة (242) من قانون المرافعات.

مضافًا إلى ذلك فقد أصدر المشرع البحريني القانون رقم (9) لعام 2015 قانونًا خاصًا بالتحكيم وعمد فيه إلى بيان سريان قانون الأونيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي(مركز تحكيم دولي) على كل تحكيم أيًا كانت طبيعته القانونية التي يدور حولها سواءً كان في مملكة البحرين أو خارجها وبأن سريانه يكون على كافة المواضيع المتعلقة بالتحكيم والنافذة بعد تاريخ القانون وإن سبق إبرامها قبل نفاذه وذلك ما لم يتم الاتفاق على جهة خاصة للتحكيم ضمن الاتفاق المبرم ما بين أطراف التحكيم، وتمتلك دول مجلس التعاون مركزًا للتحكيم وهو (مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية)، ويختص المركز بنظر المنازعات التجارية بين مواطني دول جلس التعاون أو بينهم وبين الغير سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين، والمنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ احكام الاتفاقية الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذًا لها وذلك شريطة أتفاق طرفي المنازعة على نظر المركز للمنازعة ويمكن أن يكون الاتفاق سابقًا ومضمنًا في العقد أو لاحقًا عليه، ويقع مركز التحكيم في مملكتنا البحرين.

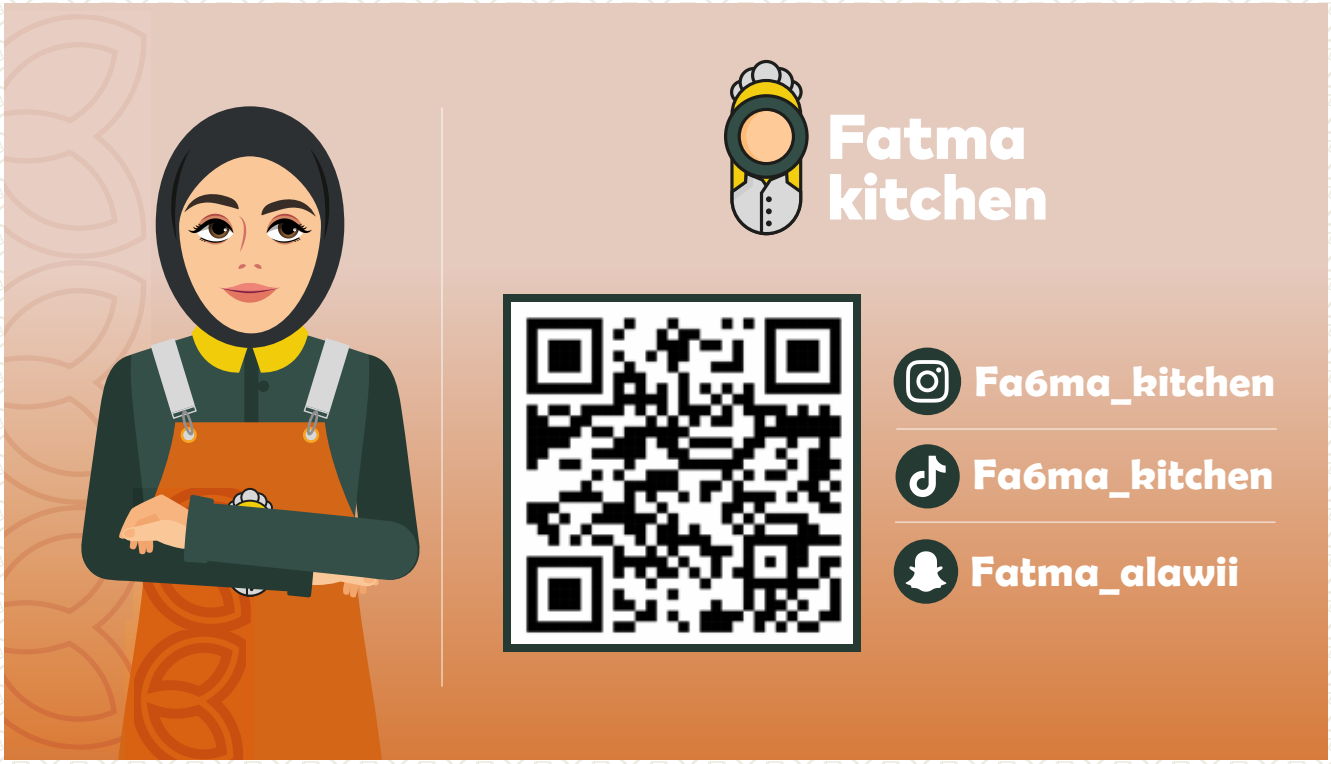

غزة .. كشفت الأقنعة!

أ. فاطمة الناصر

يعيش العالم اليوم مأساة عظيمة لا تستطيع الحروف وصفها ولا سرد تفاصيل الألم الذي يعاني منه أحبتنا في فلسطين المحتلة، الأرض تُدمّر والمستشفيات تُقصف، الأطفال ببراءتهم ضحايا، طيور تهاجر، عائلاتٌ تُشرّد، عائلة بأكملها تُمسح من خارطة الحياة في غمضة عين، والغرب الذي كان يتشدق علينا طوال سنين وسنين بالحريات وحقوق الإنسان يبرر جرائمه بأعذار واهية.

إن حياة الإنسان لها ثمن عظيم، ولكن ليس لهذه القيمة معنى إذا كنت فلسطينياً، سيحاربك العالم أجمع وتبقى أنت المنبوذ الذي تستحق أن تُقتل وتُحرق يومياً في أبشع صورة! العالم الذي نعيشه اليوم مخيف جداً ولكن الوقت كفيل بكشف الأقنعة، حين تتلون المواقف وتزول المبادئ التي نتغنى بها في كل فصول المنطق واللا منطق.

حينما تُحتل أرضك ويهدم العدو بيتك، وتدافع عن نفسك تكون خالفت جميع الأعراف في نظرهم، لقد تسببت بالإرهاب الذي هم يمارسونه فعلاً بقتلهم لك! النظرية معكوسة وغريبة حيث لا ترقى للمنطق، لهم الحق في توصيف كل الأشياء وترتيب حياتنا وكأننا ضيوفهم على هذه الأرض، يسلبون منا كل شيء، نعيش كالعبيد بين أفكارهم وشذوذهم، يريدون أن يعلمونا كيف نختار ومتى نتكلم وماذا نقول، نعم .. سقطت كل الأقنعة من أجلكِ يا غزة!

كل الكلام في حضرتك رصاص وبندقية، كل السيوف الغادرة في خاصرتكِ أظهرت زيفهم وسالت دماً شريفاً يطهّر كل الكذب الذي يمارسونه علينا يومًا بعد يوم.

سوف تظل القضية ثابتة وراسخة كالنخيل في جذور الأرض ومهما عبث بها الزمان، يبقى المكان هو المكان والحب هو الحب لا تغيره الكراهية ولا يستطيع الظلام أن يسلب النور الذي وهبه الله لنا، العدل سوف يسود العالم في يوم ما رغماً عن كل ظالم فخور.

مسيرة بحرينية حاشدة للتضامن مع غزة - جريدة أخبار الخليج

صور متفرقة من أحداث فلسطين - بعد يوم 7 أكتوبر

كاريكاتير

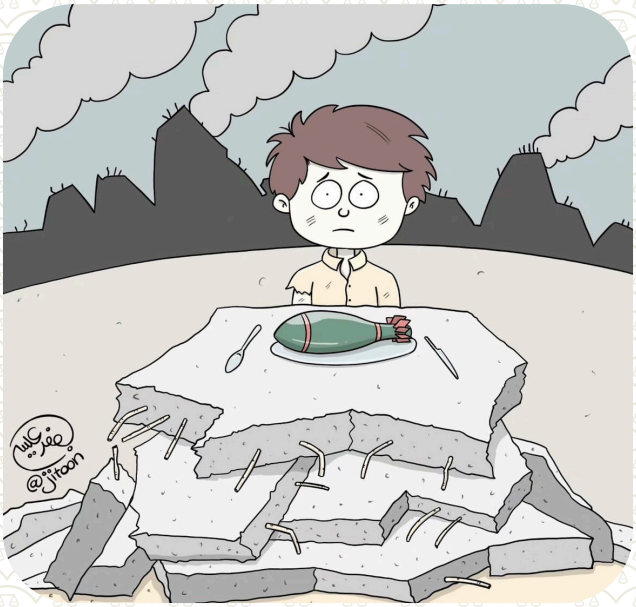

لغة العصر

المحامي ثارالله سليم

تعاني المحاكم زخم القضايا المرفوعة أمامها بكافة أنواعها كالمدنية أو الشرعية أو الجنائية وغيرها، وبإختلاف أطرافها من أفراد أو شركات أو مؤسسات الدولة، وهذا التقاضي حقٌّ أصيلٌ كفلهُ الدستور والمُشرع وكافة الأعراف والمواثيق الدولية والمحليّة، لإقتضاء الحقوق والمطالبة بها وتحصيلها. إلا أن خوض طريق المحاكم قد لا يكونُ الطريق الأمثل – بالضرورة - فأحيانا يتكبَّد المُتخاصمون عِنوة رسوم المحاكم ومصاريفها، ورسوم الخبراء وتكاليفهم، وأتعاب المحاماة، ورسوم الترجمة، وغيرها من المصاريف القضائية التي لا تنضُب، فضلاً عن الضغط النفسي للمتقاضين من جراء دخولهم ردهات المحاكم.

ومؤخراً دعى المشرع والوسط القانوني إلى تكثيف العمل على فض النزاعات بطريق الوساطة، والمقصودُ بالوساطةِ هُنا (أن يلجئ الأطرافُ إلى وسيطٍ بينهما فيُقرِّبُ وجهات النظر إلى أكبر قدرٍ ممكن، وصولاً إلى تحرير إتفاقية تسوية تضمن حل النزاع بين الخصوم ودياً).

وليس بجديدٍ على القارئ الكريم، أن الوساطة هي إحدى أشكال الإصلاح في ذات البين، بل هي أقدمها، وهي من أحثِّ أوامر الإسلامِ، وفيها يتجنب الخصوم أن يفقدوا الودَّ بينهم، خصوصاً لو كانت الخصومات ضمن إطار العائلة الواحدة، أو الجيرة، أو الصداقة، أو الثقة، أو غيرها من الأواصر التي ينبغي رعايتها قبل ولوج المحاكم، والتي في عدم رعايتها خوفٌ من تضييع المودة بين الناس. وقد دعا الشرع والقانون إلى اللجوء إلى طريق الوساطة في حل النزاعات، حيث يتولى وسيط محايد العمل على إقراب وجهات نظر الخصوم بحكمة وعدل حتى يتوصلا لحل ودي. وقد أمر الله تعالى بالعدل والإصلاح بين الناس كما في قوله تعالى {وَإِن جَنَحَا إِلَى أُلْفٍ فَأَلِّفْ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ}. وإيماناً من المشرع بأهمية الوساطة في فض المنازعات واهتماماً منهُ بها، فقد اجتهد في ترخيص الوسطاء بإختلاف أنواعهم وتخصصاتهم، وتوسع في نطاق الجرائم التي يجوز فيها الصلح والتصالح، وأعفى المتقاضين من رسوم الدعاوى إذا تم إنهاؤها صلحاً خلال شهر من رفعها، وكذلك دبر العديد من التدابير الأخرى لنشر ثقافة الوساطة والتشجيع عليها.

الوساطة حالةٌ مُهِمةٌ وواعدة كبديلٍ عن التقاضي لفض المنازعات، ينبغي الإلتفات لها بوضوح، وأخذها بعين الإعتبار قبل سلوك طرق التقاضي والمحاكم، لكل الأسباب التي اتسع لها المقام والمقال ذكراً، ومن أجل بسط سلام أعمق بين أفراد المجتمع، فالوساطة لغة العصر.

السلطة التقديرية للمحكمة لا تُقيد بما يطرحه الخصوم

ضيف العدد - المحامي مهدي الجمري

ثبوت الدعوى في يقين المحكمة أمر لا يتحكم فيه أطراف الدعوى. فمن يظن بأن تقديمه للائحة دعوى مطالبة مالية مدنية او تجارية وارفاقه للأرصدة أو المراسلات الالكترونية التي جرت بين دائن ومدين هي عنوان الحقيقة التي تركن إليه المحكمة فهو ظن غير صحيح، خصوصاً اذا ما تبين للمحكمة ان هذه المراسلات والمستندات المقدمة هي صورية وخالية من معناها الظاهري إذ انها تبطن أمراً آخر، فبناءً على اثبات الصورية تنهدم هذه المراسلات والمستندات المقدمة، حتى أن الشيك الذي يصدره شخص تجاه آخر لا يمكن ان يكون معوّلاً عليه بنسبة مائة في المائة، اذ يحق للمحكمة ان تبحث في سبب هذا الشيك، وما اذا كان يفضي للحقيقة التي يدعيها رافع الدعوى؟

وفي ذلك قضت محكمة التمييز بأن " الأصل في الشيك أن أداة وفاء وأن اصداره يحمل الدليل على وجود سبب مشروع له. يتعين أن يظل هذا السبب قائماً حتى دفع قيمته. للساحب إثبات عدم مشروعية سببه أو زواله بكافة الطرق. "

الطعن رقم 323 لسنة 2005 جلسة 2006/3/6

من جماع ما تقدم نختتم الى أن للمحكمة السلطة التقديرية التي لا تُقيد بما يُقدم لها من أوراق ومستندات بين طرفي التداعي، وسلطتها هي المتفحصة في النزاع وصولاً للحقيقة التي تثبت في يقينها، وهذا هو عين ما قضته ايضاً محكمة التمييز بأن " محكمة الموضوع، سلطتها في تقدير الأدلة وتفسير المحررات واستخلاص مضمونها متى كان سائغاً."

الطعن رقم 554 لسنة 2007 – جلسة 2009/2/2

قانون

تنص الفقرة الثالثة من المادة 15 من مرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021 بإصدار قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية : "من الأموال التي لا يجوز الحجز عليها هي أموال الدعم الحكومي والإعانات الاجتماعية المقدمة للمنفذ ضده".

عنوان المكتب
مبنى ERA 58، طريق 1701
الطابق 23 - مكتب 232
المنطقة الدبلوماسية

رقم التواصل
+973 17514156

قسم التوثيق
+973 34179995

البريد الإكتروني
info@lawyerebtisam.com

رئيس التحرير
المحامي أحمد الشيخ

إعداد و تصميم
أ. خديجة إبراهيم

الإشراف العام
المحامية ابتسام الصباغ